

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2017/WG.7/Report
16 January 2018
ORIGINAL: ARABIC



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

الندوة الإقليمية للبرلمانيين حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية
بيروت، 8-9 تشرين الثاني/نوفمبر 2017

موجز

نظمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، الندوة الإقليمية للبرلمانيين حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية، وذلك في بيت الأمم المتحدة في بيروت، من 8 إلى 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

وكان الهدف الأساسي للندوة توعية البرلمانيين في المنطقة العربية بالدور الهام الذي يضطلعون به في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، واستكشاف الطرق المتاحة لتفعيل هذا الدور في تنفيذ الخطة ومتابعتها واستعراضها على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتخللت الندوة أربع جلسات، أطلع فيها المشاركون على عناصر خطة عام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، والمتابعة والاستعراض، والتقارير الوطنية الطوعية، والمؤشرات، وآليات التنفيذ، إضافة إلى المسارات والمنتدى الإقليمية والعالمية ذات الصلة. وقد أتاحَت الندوة للمشاركين فرصة لتبادل المعارف والخبرات حول تجارب برلمانات بعض الدول العربية في الدفع بقضايا التنمية المستدامة، وخلصت إلى مجموعة من الرسائل الرئيسية وإلى مسودة خطة عمل لتفعيل دور البرلمانات والبرلمانيين في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومتابعتها واستعراضها.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
3	3-1 مقدمة
		الفصل
3	4 أولاً- الرسائل الرئيسية
6	22-5 ثانياً- مواضيع البحث والنقاش
6	8-6	ألف- الجلسة الأولى خطة التنمية المستدامة لعام 2030
6	13-9	باء- الجلسة الثانية دور البرلمان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومتابعتها واستعراضها
7	15-14	جيم- إطلاق الدليل البرلماني حول دور البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
8	16	دال- كلمة رئيسية حول الأبعاد السياسية للتنمية
9	21-17	هاء- الجلسة الثالثة تقييم الفرص والتحديات المتعلقة بتفعيل دور البرلمانات في تنفيذ خطة عام 2030 ومتابعتها واستعراضها
10	22	واو- الجلسة الرابعة نحو خطة عمل لتعزيز دور البرلمانين في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومتابعتها واستعراضها في المنطقة العربية
10	29-23 ثالثاً- تنظيم الأعمال
10	23	ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده
11	26-24	باء- الافتتاح
11	27	جيم- المشاركون
12	28	دال- جدول الأعمال
12	29	هاء- الوثائق
13	 المرفق- قائمة المشاركين

مقدمة

1- تدعو خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (خطة عام 2030)⁽¹⁾، الصادرة عن القرار 1/70 للجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى اتباع نهج متكامل للتصدي للتحديات الإنمائية، والاعتماد على الجهود المتضافرة لمختلف الأطراف في سبيل تحقيق تغيير تحويلي نحو عالم شامل وعادل، لا يتخلف فيه أحد عن ركب التنمية. وتطالب الخطة بتعزيز مشاركة مجموعة موسّعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك المجالس البرلمانية وأعضائها، لدفع عجلة التنمية المستدامة ورصد التقدم على المستوى الوطني. وقد شارك البرلمانيون على نحو ملحوظ في المسارات العالمية التي مهّدت لما بعد عام 2015، والتي أدت إلى إقرار خطة عام 2030. كما أكد إعلان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، ولا سيما في الفقرات 45، و52، و79، على الدور الأساسي الذي تضطلع به البرلمانات في ضمان فعالية تنفيذ الالتزامات الوطنية بشأن التنمية المستدامة، وفي تمثيل الشعوب، بصفتها جهات فاعلة في العمل التنموي الوطني. وتتضمن الخطة عدداً من الأهداف والمقاصد المتعلقة بالحكم الرشيد وأهميته في تعزيز جهود التنمية المستدامة، وتحديد الهدف 16 الذي ينص على "التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات"⁽²⁾.

2- وفي هذا الإطار، وعملاً بالتوصية الصادرة عن المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2017 حول تنظيم اجتماع إقليمي للبرلمانيين، عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، الندوة الإقليمية للبرلمانيين حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية، وذلك في بيت الأمم المتحدة في بيروت، لبنان، من 8 إلى 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2017. وكان الهدف الأساسي للندوة توعية البرلمانيين في المنطقة العربية بالدور الهام الذي يضطلعون به في تنفيذ خطة عام 2030، واستكشاف الطرق المتاحة لتفعيل هذا الدور في تنفيذ الخطة ومتابعتها واستعراضها على الصعيدين الوطني والإقليمي. كما هدفت الجلسات والنقاشات إلى إطلاع المشاركين على عناصر خطة عام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، والمتابعة والاستعراض، والتقارير الوطنية الطوعية، إضافة إلى المنتديات الإقليمية والعالمية ذات الصلة. وقد أتاحت الندوة فرصة لتبادل المعارف والخبرات حول تجارب برلمانات بعض الدول العربية في الدفع بقضايا التنمية المستدامة، وخُصّصت إلى مجموعة من الرسائل الرئيسية وإلى مسودة خطة عمل لتفعيل دور البرلمانات والبرلمانيين في تنفيذ خطة عام 2030 ومتابعتها واستعراضها.

3- ويتضمن هذا التقرير عرضاً للمواضيع التي ناقشها المشاركون في أربع جلسات، والرسائل الرئيسية الصادرة عن هذه الندوة.

أولاً- الرسائل الرئيسية

4- خلّص المشاركون في الندوة الإقليمية للبرلمانيين حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية، إلى الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) يرتبط موضوع التنمية ارتباطاً وثيقاً بالسياسات الكبرى والتوجهات العامة للدولة. وتشكّل خطة عام 2030 مدخلاً عالمياً للعمل المشترك نحو تحقيق التنمية الشاملة والعادلة والمستدامة. وقد شدد الهدف السادس عشر منها على أهمية بناء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة، تصنع السياسات على نحو تشاركي، وتستجيب لحاجات جميع أطراف المجتمع؛

(1) الأمم المتحدة، 2015. تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (A/RES/70/1).

(2) ينص المقصد 16-6 على "إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات"، والمقصد 16-7 على "ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات".

(ب) يضطلع البرلمان بدور أساسي في تحقيق أهداف خطة عام 2030 بما يتناسب مع أوليات كل بلد. فالبرلمان مسؤول عن صياغة التشريعات والخطط الإنمائية ومصادقتها ومواءمتها مع الاتفاقيات الدولية. ومن مهامه أيضاً، مراجعة الموازنة العامة ودراستها على ضوء أولويات التنمية، والتأكد من مدى استجابتها لمتطلبات التنمية، والمصادقة عليها، ومن ثم تدقيقها. كما تقع على البرلمان مسؤولية مراقبة العمل الحكومي، وهو دور مفصلي في مكافحة الهدر والفساد. وأخيراً، يضمن البرلمان استجابة السياسات والبرامج لحاجات الناس وأولوياتهم، وهو الأدرى بها نظراً لقرب البرلمانين من ناخبهم في مختلف المناطق والأقاليم؛

(ج) يتطلب تفعيل دور البرلمان في تنفيذ خطة عام 2030، تعزيز مشاركته في متابعة تنفيذ الخطة على المستوى الوطني أي في إعداد التقارير الطوعية الوطنية، وفي المنتدى العربي للتنمية المستدامة على المستوى الإقليمي، وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى على المستوى العالمي؛

(د) في ظل ما تمرّ به المنطقة العربية من تحديات وصعوبات، يكتسي البرلمان دوراً هاماً في تحقيق السلم وتوفير الأمن ودرء النزاعات، وهي إحدى الأهداف الرئيسية لخطة عام 2030. فالبرلمان يتيح مساحة للحوار ولترسيخ التوافق المجتمعي، ومنصة لإشراك مختلف الأطياف السياسية والاجتماعية في عملية صنع القرار؛

(هـ) يتطلب تعزيز دور البرلمان وانفتاحه تنظيم علاقته بالمؤسسات الحكومية بما فيها أجهزة الإحصاء المركزي، والمؤسسات الرقابية، والمؤسسات الوطنية المستقلة وغيرها، بما يسهّل وصول البرلمانين واللجان البرلمانية إلى المعلومات اللازمة لممارسة مهامهم بفعالية؛

(و) تدعم الشراكة بين البرلمان، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وبيوت الخبرة، وسائر الشركاء الدور التمثيلي للبرلمانين، وتعزز علاقتهم بالناخبين، وتمدّهم بالخبرات والمعلومات اللازمة؛

(ز) يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة كسر بعض التقاليد وتطوير أساليب العمل البرلماني بهدف تعزيز التكامل على جميع المستويات، بما يتوافق والطابع المتكامل والشامل لخطة عام 2030؛

(ح) تتطلب التنمية الشاملة والمتكاملة أن يعتمد البرلمان نهجاً تكاملياً في إقرار الموازنة حرصاً على توزيع الموارد على النحو الأمثل بما يتناسب مع الأولويات الوطنية ويخدم أهداف التنمية؛

(ط) يتطلب تفعيل دور البرلمانات العربية في تحقيق أهداف خطة عام 2030 تعزيز القدرات المؤسسية للبرلمان بجميع مكوناته السياسية، مثل الكتل واللجان البرلمانية، ومكوناته الإدارية، مثل الدوائر والموظفين ومراكز البحوث والمكثبات البرلمانية؛

(ي) يتطلب تفعيل دور البرلمانات أيضاً نشر المعرفة حول خطة عام 2030. ولهذه الغاية، يمكن وضع أدلة برلمانية عملية تتوافق مع خصائص المنطقة العربية بناءً على ما جاء في الدليل البرلماني الذي أعدّه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول البرلمان وخطة عام 2030. كما يمكن تطوير منصة إلكترونية لتبادل المعرفة والخبرات البرلمانية بين البرلمانين في المنطقة العربية؛

(ك) يسهم التشبيك الإقليمي في تبادل المعارف والخبرات، ويشجع البرلمانات على متابعة التطورات في مجال تنفيذ خطة عام 2030. وسيساعد إنشاء شبكة برلمانين من أجل التنمية في البلدان العربية على الدفع بالتعاون الإقليمي بين برلمانات المنطقة، وسيتيح عقد اجتماعات سنوية لاستعراض عمل البرلمانات في مجال تنفيذ خطة عام 2030 والتحضير للمشاركة في المنتدى العربي للتنمية المستدامة؛

(ل) في هذا الإطار، لا بد من إعداد خطة عمل حول تفعيل دور البرلمانات والبرلمانين في تنفيذ خطة عام 2030 ومتابعتها واستعراضها، وتحويل هذه الخطة إلى برامج عمل على المستويين الوطني والإقليمي. والهدف من هذه الخطة بناء المعرفة والقدرات وتعزيز التعاون الإقليمي، ويتولّى تنفيذها الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وفي ما يلي مسودة خطة العمل المقترحة حول تفعيل دور البرلمانات والبرلمانين في تنفيذ خطة عام 2030.

مسودة خطة العمل المقترحة حول تفعيل دور البرلمانات والبرلمانيين في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومتابعتها واستعراضها

ألف- المستوى الإقليمي

1- المشاركة في مسارات المتابعة الإقليمية والعالمية:

(أ) عقد اجتماع لاستعراض التطورات السنوية لأنشطة البرلمانين والبرلمانات المعنية بخطة عام 2030، يهدف إلى:

- التحضير للتوافق على رسائل وتوصيات تُرفع إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة، الذي يُعقد سنوياً؛
- إجراء مراجعة سنوية لمدى مشاركة البرلمانين في تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة بهدف تسليط الضوء على تأثيرهم ونجاحهم ونتائج عملهم.

(ب) مشاركة البرلمانين في المنتدى العربي للتنمية المستدامة؛

(ج) إعداد تقرير إقليمي حول المساهمات البرلمانية في خطة عام 2030، يصدر مرة كل سنتين.

2- دعم الحوار بين البرلمانات العربية في سبيل تشكيل مجموعة برلمانية إقليمية لتبادل التجارب والخبرات، وتسهيل وصول البرلمانين إلى المعرفة التي تساعدهم على تأدية دور فعال في التنمية.

3- تنمية قدرة البرلمانين والبرلمانات على تأدية دور تنموي من خلال:

(أ) إنتاج دليل للبرلمانين يعكس خصائص المنطقة العربية ويبني على الأدلة السابقة، ولا سيما "الدليل البرلماني حول دور البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمنظمة العالمية للبرلمانين ضد الفساد؛

(ب) إعداد مواد تدريبية ملحقاً بالدليل، تتناول الوظائف البرلمانية وأولويات التنمية المستدامة؛

(ج) وضع دليل حول إعداد خطط التنمية الاستراتيجية للبرلمانات.

4- تنظيم ورش عمل تدريبية حول المواضيع ذات الأولوية في المنطقة العربية، بحسب الحاجة.

باء- المستوى الوطني

1- دعم إعداد خطط عمل برلمانية وطنية بشأن أهداف التنمية المستدامة، تتضمن أنشطة لبناء قدرات البرلمانين في تنفيذ خطة عام 2030 نظراً لارتباط المبادئ التي تركزها الخطة بوظائفهم الرئيسية، وتحديد الشفافية والمساءلة في مجال التمويل من أجل التنمية.

2- تعزيز معرفة البرلمانين بخطة عام 2030، وتطوير قدرات البرلمانين والبرلمانات في مجال تنفيذ الخطة ومتابعتها واستعراضها من خلال:

(أ) تنظيم ورش عمل لأعضاء البرلمان؛

(ب) تنظيم ورش عمل للطواقم الإداري في البرلمان؛

(ج) تقديم الدعم في ما يتعلق بخطة عام 2030 إلى اللجان البرلمانية عموماً أو إلى تلك المعنية بالخطة في حال توفرها.

3- تنظيم ورش عمل لمناقشة الفرص المتاحة للبرلمانين لتعزيز العمل التنموي وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعة هذا التنفيذ استناداً إلى صلاحياتهم البرلمانية.

ثانياً- مواضيع البحث والنقاش

5- نُظِمَت الندوة في أربع جلسات رئيسية، اختتم كل منها بنقاش عام حول أبرز القضايا التي تناولتها كل جلسة.

ألف- الجلسة الأولى خطة التنمية المستدامة لعام 2030

6- ييسر الجلسة الأولى السيد خالد عبد الشافي، مدير المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عمان. واستعرض المشاركون في هذه الجلسة السياق العام لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وركزوا على مفهوم التنمية المستدامة الذي يشمل مبادئ العدالة والشمولية والشراكة بين جميع أصحاب المصلحة.

7- استُهلَّت الجلسة الأولى بكلمة رئيسية ألقاها السيد هيو بايلي، نائب سابق في مجلس العموم البريطاني ووزير سابق للضمان الاجتماعي، الذي أكد على ارتباط التنمية المستدامة بالعمل السياسي. وقد أعطى السيد بايلي نبذة عن تجربته الخاصة في العمل البرلماني، مشدداً على حرصه الدائم على معالجة قضايا التنمية عبر السنين، ومن بينها قضايا الصحة والحد من الفقر. ثم عدّد بعض الإنجازات التي حققها في إطار رئاسته للجنة التنمية الدولية في مجلس العموم البريطاني، ومن أبرزها مضاعفة المساعدات المالية المخصصة لأفريقيا للنهوض بالشرائح الاقتصادية وتعزيز الحكم الرشيد. وذكر أهم ما استخلصه من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وهو الحوار والتواصل مع المجتمعات المحلية للتعرف على احتياجاتها والتحديات التي تواجهها، وهذه من الأولويات التي تركز عليها أيضاً أهداف التنمية المستدامة. وأشار في ختام كلمته إلى أن دور البرلمانات لا ينحصر في الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بل يتعداه إلى عدد أكبر من الأهداف المتصلة بالتعليم، والنمو الاقتصادي، وتغيّر المناخ، إضافة إلى إقرار خطط التنمية الوطنية ومساءلة الحكومات.

8- تلى ذلك عرض قدمه السيد أديب نعمة، مستشار إقليمي في الوحدة المعنية بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الإسكوا، تناول فيه المكونات الأربعة المتكاملة والمتراصة لخطة عام 2030: أولاً، الديباجة والإعلان؛ ثانياً، الأهداف السبعة عشرة ومقاصدها ومؤشراتها؛ ثالثاً، وسائل التنفيذ؛ رابعاً، المتابعة والاستعراض. وتحدث عن مسار العملية التنموية بدءاً بالأهداف الإنمائية للألفية وصولاً إلى خطة عام 2030، مشيراً إلى مشاركة البلدان العربية في المفاوضات التي أفضت إلى اعتماد الخطة. وأوضح الركائز الخمس التي تقوم عليها ديباجة خطة عام 2030، أي الناس، والأرض، والازدهار، والسلام، والشراكات، إضافة إلى أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية، والسياسية، والثقافية. وشدد على دور البرلمانيين الذي تركزه الخطة في الفقرات 45 و52 و79، وفي فقرات أخرى حول مسؤولية الدولة، والعمل التشريعي، والرقابة، والشفافية، ومتابعة تنفيذ الخطة. وختم بالتشديد على المسؤولية التي تقع على عاتق البرلمانات في ضمان الالتزام بخطة عام 2030 والحرص على التزام السلطات التنفيذية بها، مشيراً إلى أهمية تعزيز قدرة البرلمانات على تنفيذ هذه المهام.

باء- الجلسة الثانية دور البرلمان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومتابعتها واستعراضها

9- ييسر هذه الجلسة السيدة كريمة القري، رئيسة الوحدة المعنية بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الإسكوا. وتضمنت الجلسة مجموعة من العروض حول التجارب الوطنية لإبراز دور البرلمانيين والمؤسسات البرلمانية في الدفع بالجهود التنموية.

10- وعرض السيد جبار عبد الخالق، نائب في البرلمان العراقي وعضو في اللجنة المالية، تجربة العراق في جهود المصالحة الوطنية التي اعتمدت خياراً استراتيجياً منقذاً في العراق. وأشار المتحدث في هذا العرض إلى أن تعدد القضايا الوطنية المتضاربة استدعى حواراً بين فئات الشعب العراقي، وتدخلاً من البرلمان لإصدار تشريعات وقوانين تعالج هذه القضايا. وقد شكل مجلس النواب العراقي لجنة المساءلة والعدالة التي تبنت العديد من القوانين لترسيخ المصالحة الوطنية. وأثمرت هذه الجهود عن إطلاق مشروع المصالحة الوطنية، الذي تضمن منذ عام 2006، سلسلة من الأنشطة والبرامج والشرائح التي أسهمت في تعزيز المواطنة والتسامح والسلم الأهلي.

11- واستعرض السيد محمد سعيد عبد الله، عضو البرلمان الصومالي الاتحادي، التجربة الصومالية في إشراك الفئات الشبابية في عملية التنمية. وشدد على الآثار السلبية للحرب الأهلية التي أدت إلى هجرة المواطنين وانهيار مؤسسات الدولة. ونوّه بالتحوّل التدريجي الذي شهدته الصومال، من مشهد النزاعات نحو العمل على إرساء الأمن والسلام، رغم ما تواجهه من تحديات أبرزها نسبة البطالة المرتفعة بين الشباب، وممارسات بعض الأحزاب التي تقوّض الأمن والاستقرار في البلاد. وتتفاقم هذه التحديات بفعل غياب السياسات والرؤى التي تدمج الفئات والأحزاب المتنازعة والمتنازعة. ثم أشاد بمساعدة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى التي تتعاون مع الحكومة الصومالية لدعم الشباب من خلال البرلمان. وذكر أن نماذج مصغرة من البرلمان قد شكلت في عام 2014 لدعم الشباب من الفئة العمرية 16-25 سنة، وإتاحة مساحة للنقاش والحوار لهم.

12- وعرض النائب اللبناني جوزف معلوف تجربة لبنان البيئية في حماية نهر الليطاني من التلوث. واستهلّ عرضه بلمحة عن دورة صنع السياسات العامة في لبنان، التي تبدأ بتشخيص المشكلة، ثم تحليلها وتصور المخرجات المطلوبة، وبلورة البدائل واختيار الحل، وصياغة السياسة العامة وتنفيذها. وأوضح كيف تعاملت الجهات المختصة اللبنانية مع مشكلة تلوث مياه نهر الليطاني، الذي كان مرفقاً تنموياً هاماً في لبنان، تعرّض للإهمال وسوء الإدارة طيلة أعوام. وأشار إلى أن العمل التشاوري بدأ بندوة مصغرة، وتنامى حتى أصبح يشمل أصحاب الاختصاص والأكاديميين والمجتمع المدني إضافة إلى جميع الكتل النيابية في سهل البقاع، ما مكّن البرلمان من وضع قانون حول إدارة نهر الليطاني من النبع حتى المصب. ووافق مجلس النواب اللبناني على القانون وعلى تخصيص جزء من الميزانية له وتحصيل ما تبقى من التمويل من عدد من الجهات المانحة. وخلص إلى مجموعة من الدروس المستفادة من هذه التجربة، أبرزها ضرورة اعتماد النهج التشاركي في صنع القرار، ووضع آليات سليمة لتعزيز الشفافية ومحاربة الفساد، وتثقيف المواطنين، ونقل المعرفة، وضمان التكامل بين القوانين.

13- وألقى السيد رشيد المنباري، عضو مكتب مجلس المستشارين في البرلمان المغربي، كلمة حول تجربة المغرب في مكافحة الفساد. وتناول ما اتخذته المغرب من تدابير مرتبطة بخطة عام 2030 في إطار استراتيجية البرلمان المغربي للفترة 2016-2018، ومن أنشطة برلمانية مثل الندوات وبرامج العمل لتمكين البرلمان من النهوض بأهداف التنمية المستدامة. وفي ما يتعلق بدور البرلمان في مكافحة الفساد، ذكر المتحدث الآليات التشريعية والرقابية التي يعتمد عليها البرلمان المغربي بهدف مكافحة الفساد، وأبرزها إنشاء لجنة مراقبة المالية العمومية. واستعرض، في ختام عرضه، المبادرات ومشاريع القوانين التي أطلقها البرلمان المغربي في مجال إصلاح الإدارة، وتعزيز الحكم الرشيد، وترسيخ سيادة القانون والعدالة.

جيم- إطلاق الدليل البرلماني حول دور البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

14- تخلل الندوة إطلاق "الدليل البرلماني حول دور البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد.

وفي هذه الجلسة حول الدليل، ألقى السيد رامي أحمد، المبعوث الخاص لأهداف التنمية المستدامة ومستشار رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، كلمة شدد فيها على مرونة خطة عام 2030 وأهمية تطويعها وفقاً للسياق الوطني والمحلي، ودور مختلف السلطات والشركاء في تنفيذها. أما الدليل، فيركز على دور البرلمان المحوري في تمثيل الناس وسنّ القوانين التي تصب في مصلحة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى وضع الموازنات ورصدها. وأوضح أن الدليل يتضمن أسئلة وأمثلة، ويصلح كمرجع سهل ولا غنى عنه نظراً للدور الأساسي الذي يؤديه البرلمان في إقرار خطط التنمية والمشاريع المقدمة إلى المؤسسات المانحة الدولية والإقليمية.

15- تبع ذلك استعراض مفصل للدليل قدمه السيد أوليفيه ببيير لوفو، أخصائي برامج العمليات السياسية الشاملة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تناول فيه الوظائف الأساسية للبرلمان مثل التمثيل، وسنّ القوانين، وإقرار الموازنات، والرقابة. وفي ما يتعلق بالوظيفة التشريعية، تناول العرض صياغة القوانين الجديدة في إطار خطة عام 2030، وتعديل أو مراجعة القوانين القائمة لضمان اتساقها مع الخطة. وأشار المتحدث إلى أن الدليل يتضمن أدوات مقترحة لتفعيل الرقابة على تنفيذ القوانين. وفي إطار المهام التمثيلية للبرلمان، ركّز على ضرورة أن يستجيب البرلمان لاحتياجات الشعوب في فترة تنفيذ الخطة وما بعدها. وأكد، في ختام كلمته، على دور البرلمان في وضع الموازنة ومراقبتها لتحقيق النتائج المرجوة في إطار أهداف التنمية المستدامة، وضمان استفادة الجميع بمن فيهم المواطنون الأكثر ضعفاً وتهميشاً.

دال- كلمة رئيسية حول الأبعاد السياسية للتنمية

16- استهلّ اليوم الثاني من الندوة بكلمة رئيسية ألقاها السيد ستيفين تويغ، عضو مجلس العموم البريطاني ورئيس لجنة التنمية الدولية، الذي ركّز على تقاطع مهام البرلمانين وأهمية تعاونهم على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي للمضي قدماً في تنفيذ خطة عام 2030. وذكر أن اللجنة التي يرأسها مختلطة إذ تتألف من جميع الأحزاب الممثلة في البرلمان، ومن أبرز مهامها مراقبة العمل الحكومي في دعم المسارات التنموية في جميع البلدان، ولا سيما التزام المملكة المتحدة بالهدف المعني بالقضاء على الفقر. ثم استعرض المتحدث بعض الإنجازات التي حققتها بعض البلدان في إطار تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، مشيراً إلى ما تبقى اليوم من فترات شاسعة تعمق فجوة اللامساواة داخل الدولة الواحدة وفي ما بين الدول. وأوضح أن خطة التنمية الجديدة أكثر شمولاً، وتسعى إلى تحقيق مساواة فعلية ونمو اقتصادي يراعي أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية والبيئية. فالتنمية ينبغي أن تخدم الجميع ولا سيما الأفراد الأكثر تهميشاً في المجتمع، مثل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. كما تطرّق إلى التحديات التي تواجه المملكة المتحدة ومنها الفجوة في مداخل المواطنين من الطبقات الاجتماعية المختلفة، وتلوث الهواء، ومحدودية استخدام الطاقة المتجددة. وذكر أن المملكة المتحدة تمكّنت من تخصيص 0.7 في المائة من الناتج المحلي للمساعدات الإنمائية تماشياً مع خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا، وتفعيلاً لمسؤولية البلدان الغنية في دعم البلدان الأقل نمواً. كما أكد السيد تويغ على ضرورة إشراك القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمواطنين إلى جانب الحكومات. وعبر عن امتنانه للحكومتين الأردنية واللبنانية على الجهود المبذولة في إيواء النازحين السوريين وما ينجم عنه من التزامات بتوفير متطلبات الحياة الأساسية لهم. وفي ما يتعلق بالمشورات، نبّه السيد تويغ إلى أهمية توقّر الخبرات اللازمة لجمع البيانات وتقديمها، ما يتطلب بناء القدرات في المجال الإحصائي. وختم بالتأكيد على دور البرلمان في تحقيق الأهداف التنموية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، وفي مراقبة تنفيذ خطة عام 2030، والتدقيق في عمل الحكومات وسائر الشركاء المعنيين.

هاء- الجلسة الثالثة تقييم الفرص والتحديات المتعلقة بتفعيل دور البرلمانات في تنفيذ خطة عام 2030 ومتابعتها واستعراضها

17- يسر الجلسة الثالثة السيد عزمي شعبي، عضو مجلس الإدارة في منظمة "برلمانيون عرب ضد الفساد"، وعضو سابق في المجلس التشريعي الفلسطيني. وألقى مداخلة حول مشاركة البرلمان في إعداد خطط التنمية الوطنية بما يتماشى مع خطة عام 2030، مشدداً على أهمية تمكين البرلمانين من تأدية هذا الدور. وتطرق إلى أساليب العمل في البرلمانات العربية التي غالباً ما تُنظم في لجان قطاعية، ما يفقدها النظرة الشاملة في العمل البرلماني. وأكد أن بلدان المنطقة العربية تواجه تحدياً كبيراً في إنتاج عقد تنموي جديد، لما يتطلبه من توافق مجتمعي أوسع، مشيراً إلى الدور الهام للبرلمان في مأسسة الانفتاح على المجتمع وإدارة حوار جدي حول دور التنمية في بناء الدولة. وشدد السيد شعبي على أن الدور التمثيلي للبرلمانيين ليس محايداً إذ ينبغي أن يدافعوا عن الفئات الأكثر تهميشاً. وختم بأننا الآن أمام مرحلة تتطلب إعادة هيكلة المؤسسة البرلمانية بجميع مكوناتها من برلمانيين، ولجان، ودوائر، ووحدات معنية بالبحوث، مشدداً على ضرورة تعديل جدول عمل البرلمان بما يتيح مناقشة الواقع التنموي برمته.

18- وقدمت السيدة ميساء يوسف، مسؤولة في التنمية المستدامة في الوحدة المعنية بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الإسكوا، عرضاً حول الاستجابة لخطة عام 2030 في المنطقة العربية. واستعرضت التوجهات المشجعة والضعيفة في استجابة البلدان العربية لخطة عام 2030، إضافة إلى أوجه التباين بين بلدان المنطقة. وذكرت، من بين التوجهات المشجعة، التزام جميع البلدان العربية بخطة عام 2030 باعتبارها إطاراً تنموياً تحويلياً، وقيام عدد من البلدان العربية بتقديم تقاريرها الطوعية الوطنية في عام 2016 (مثل مصر والمغرب)، وفي عام 2017 (مثل الأردن وقطر). وقد أعربت ثمانية بلدان عربية عن رغبتها في تقديم تقاريرها في عام 2018 (وهي الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والسودان، وفلسطين، وقطر، ولبنان، ومصر، والمملكة العربية السعودية). كما تطرقت إلى المسار الإقليمي للمتابعة والمراقبة، ولا سيما المنتدى العربي للتنمية المستدامة، الذي نصب نتائجه في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وأشارت إلى أن اعتماد النهج التكاملي هو أبرز تحدٍ تواجهه البلدان العربية، ولا سيما تحليل التداخل بين الأولويات والجهات المعنية والنتائج المرتقبة، إلى جانب ضعف الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. وركزت في عرضها على أهمية إشراك البرلمانين في دعم خطة عام 2030 وتنفيذها، وعلى دورهم في تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة في إطار إرساء الديمقراطية وترسيخ ثقافة العمل التشاركي في المنطقة العربية.

19- وتناولت مداخلة السيدة هالة أبو علي، عضو في مجلس النواب المصري، الفرص والتحديات التي تواجه البرلمان المصري في تحقيق التنمية المستدامة. فقد ذكرت بداية التحديات التي واجهتها مصر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتي أدت بدورها إلى اعتماد آلية قائمة على إشراك مختلف الجهات المعنية وتعزيز مبدأ الملكية الوطنية لتنفيذ خطة عام 2030 الطموحة. وأشارت إلى أن نسبة الشباب مرتفعة في مصر، متسائلة عن كيفية تحقيق طموحات الشباب وتوفير مقومات الحياة الكريمة لهم. ثم تساءلت عن الأسباب التي تحد من مشاركة البرلمان في عملية التنمية المستدامة، مع أن ما يناهز 35 في المائة من النواب هم من الشباب دون سن الخامسة والثلاثين. كما أشارت إلى أن اللائحة الداخلية للبرلمان المصري تسمح بالاستعانة بالخبرات في المجالات المتخصصة، ما يسهل وصول البرلمانين إلى المعلومات، ويوفر أرضية معرفية تدعم عملهم التشريعي والرقابي. واستعرضت المتحدث، في ختام كلمتها، بعض الآليات المقترحة ضمن البرلمان لتعزيز مشاركته في العملية التنموية، ومنها تشكيل لجنة خاصة بالتنمية المستدامة تتمثل فيها جميع اللجان، أو إعادة تكليف إحدى اللجان القائمة لتكون حلقة وصل تضمن اتساق مختلف المجالات التنموية.

20- وتطرق السيد محمد قباني، نائب في مجلس النواب اللبناني، إلى الفرص والتحديات التي تواجه مجلس النواب اللبناني في تنفيذ خطة عام 2030. وبدأ بشرح واقع المجلس الذي ركّز في بداياته على التشريع، ثم انصبّ على الرقابة والمحاسبة منذ تسعينات القرن الماضي، ولم يشارك في التخطيط إلا في الأعوام القليلة الماضية. واعتبر أن المجلس النيابي هو الجهة الوحيدة التي تُلزم الحكومة والمسؤولين فيها بالتنسيق والتعاون مع الشركاء الآخرين، وتضمن استمرارية الوطن في ظل الظروف الطارئة وغياب الحكومة في بعض الأحيان. كما أشار إلى اهتمام المجلس بالتنمية المستدامة في الآونة الأخيرة، والدليل على ذلك ورشة العمل حول خطة عام 2030، التي نظمها البرلمان اللبناني لأعضائه بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وختم السيد قباني كلمته بتعداد ما صدر عن تلك الورشة من توصيات تمحورت حول الارتقاء بقدرات مجلس النواب، ومواءمة وظائفه مع خطة عام 2030. ونوّه بمصادقة مكتب المجلس النيابي على تشكيل لجنة خاصة بالتنمية المستدامة في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2017، من مهامها ضمان مشاركة مجلس النواب اللبناني في الجهود الوطنية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في لبنان.

21- وفي نهاية الجلسة، قدم السيد زياد عبيدات، مدير الخطط والبرامج الإنمائية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الأردن، عرضاً حول تجربة الأردن في صياغة التقرير الطوعي الوطني. واستهلّ السيد عبيدات كلمته باستعراض المبادرات التي أطلقتها الحكومة الأردنية منذ عام 2002 لتحقيق التنمية المستدامة. وباعتماد خطة التنمية الجديدة في عام 2015، وضعت الحكومة الأردنية رؤية جديدة حتى عام 2025 حول الأولويات الوطنية. وفي مطلع عام 2017، بدأ التحضير للتقرير الطوعي الوطني على نحو تشاركي. وتوسّعت عضوية اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة لتشمل القطاعين الخاص والعام، والبرلمان بمجلسيه، والمجتمع المدني، والمنظمات النسائية والشبابية، والأكاديميين. ويضع الأردن حالياً خطة وطنية شاملة تدمج أهداف خطة عام 2030 ومقاصدها إضافة إلى مجموعة من المؤشرات لقياس الأداء. وقد حرصت الحكومة الأردنية على إشراك مجلس النواب لتعزيز الثقة العامة، باعتبار أن المجلس النيابي هو المؤسسة الأجدر بتحسس التحديات التي يواجهها المواطنون ونقلها إلى صانعي القرار لكي يترجموها إلى سياسات وبرامج تنموية.

واو- الجلسة الرابعة

نحو خطة عمل لتعزيز دور البرلمانين في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومتابعتها واستعراضها في المنطقة العربية

22- تخلل هذه الجلسة، التي يسهّرها السيد أديب نعمة، استعراضاً لخطة العمل المقترحة لتعزيز دور البرلمانات والبرلمانين في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومتابعتها واستعراضها. وقد ناقش المشاركون في الجلسة الأنشطة المقترحة تنفيذها على المستويين الوطني والإقليمي. وتلى الجلسة مباشرة جلسة ختامية استعرضت فيها الرسائل الرئيسية. ويمكن الاطلاع على الرسائل الرئيسية وخطة العمل المقترحة في القسم الأول من التقرير.

ثالثاً- تنظيم الأعمال

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

23- أشرفت الوحدة المعنية بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الإسكوا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، على تنظيم الندوة الإقليمية للبرلمانين حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية، وذلك في بيت الأمم المتحدة في بيروت من 8 إلى 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

باء- الافتتاح

24- افتتحت أعمال الندوة الدكتوراة خولة مطر، نائب الأمين التنفيذي لدعم البرامج في الإسكوا، بكلمة أكدت فيها على المفارقة بين الواقع الصعب الذي تشهده المنطقة العربية اليوم وأهمية التسليح بالأمل والعمل من أجل تنمية متكاملة وشاملة ومستدامة. وأشارت إلى أن خطة عام 2030 تتناول مفهوم التنمية بأبعاده المتشعبة ومحاوره المترابطة التي تستلزم التعاون والتنسيق وتضافر الجهود بين مختلف الشركاء. وللبرلمانات والمجالس الاستشارية العربية دور هام في رسم خطط التنمية، والانخراط في حوار مع مختلف فئات المجتمع، والعمل على تنفيذ خطة عام 2030 في المنطقة العربية ومراجعتها ومتابعتها. كما شددت على المسؤولية التي تقع على عاتق البرلمانين لدفع عجلة التنمية الشاملة والمستدامة عبر الوقوف على حاجات الناخبين، وإيصال صوتهم إلى صانعي القرار، ومساءلة الحكومات ومراقبة أداؤها، وإقرار الاتفاقيات الدولية، واتفاقات التعاون الإقليمي، والسياسات والقوانين الوطنية إضافة إلى بناء الثقة بين المجالس التمثيلية والمواطنين. وختاماً، نوّهت الدكتوراة خولة مطر بأهمية الندوة، التي تُعدّ الأولى من نوعها في المنطقة، في تمهيد الطريق نحو الإشراك الكامل والفعال للبرلمانات والبرلمانين في عملية التنمية المستدامة الوطنية والإقليمية.

25- وألقى السيد خالد عبد الشافي، مدير المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عمان، كلمة ركز فيها على شمولية خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بصفتها توجهاً عالمياً جديداً يتمحور حول الإنسان، ويحقق الرخاء والمساواة والتنمية للجميع من دون تهميش أحد. فلا تقتصر خطة عام 2030 على تحقيق النمو الاقتصادي بل تشمل، من بين أولوياتها، المحافظة على البيئة وترسيخ الحكم الرشيد. وشدد على أن القصور في الحكم الرشيد يحدّ من قدرة الدولة على الاستجابة لحاجات المواطنين، ويفاقم البطالة، ولا سيما بين النساء والشباب، ويزعزع التماسك الاجتماعي والأمن، ويؤدي إلى نشوب النزاعات. وأكد على أهمية مشاركة البرلمانين في تنفيذ خطة عام 2030 وفي صياغة التقارير الطوعية الوطنية التي تُرفع سنوياً إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى، سيما أن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة يضع البرلمانين في صدارة المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ الخطة ومتابعتها، وإقرار الموازنات. كما أشار إلى أن الدليل البرلماني حول دور البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة كان ثمرة التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمنظمة العالمية للبرلمانين ضد الفساد، وأصبح مرجعاً عالمياً لأنجع السبل في تحقيق خطة عام 2030. وتوجّه السيد عبد الشافي في ختام كلمته، بالشكر إلى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، أملاً أن يستمر التعاون بين الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم البرلمانين في المنطقة العربية.

26- وتلى ذلك كلمة ألقاها السيد رامي أحمد، المبعوث الخاص لأهداف التنمية المستدامة ومستشار رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، أكد فيها على دور البرلمانين في العملية التنموية والدفع بالعمل الحكومي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأشار إلى اهتمام مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بخطة عام 2030، ويتجلى هذا الاهتمام في موازنة عمل المجموعة مع أهداف التنمية المستدامة، وتكييف البرامج والمشاريع لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ الخطة مع مراعاة خصوصية كل دولة وأولوياتها بعيداً عن الوصفات التنموية التي تأتي من خارج المنطقة. كما شدد على أن شمولية خطة عام 2030 تحتم تضافر الجهود بين جميع الأطراف، بما في ذلك البرلمانين الذين هم أدري بالمشاكل التنموية التي تواجهها الشعوب. وأكد أن إشراك البرلمانين يعزز ثقة المواطنين بالخطط الوطنية، ما يحسّن إقبال الجهات التمويلية.

جيم- المشاركون

27- حضر الندوة خمسة وخمسون مشاركاً من أحد عشر بلداً عربياً هي الأردن، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، والعراق، وعمان، وفلسطين، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا. كما حضر الندوة

مشاركون من مجلس العموم في المملكة المتحدة، وممثلون عن الجهات الشريكة في تنظيم الندوة أي الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وقد بلغت نسبة مشاركة النساء 33 في المائة من مجموع المشاركين.

دال- جدول الأعمال

28- في ما يلي ملخص لجدول أعمال الندوة:

- (أ) الكلمات الافتتاحية للإسكوا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية؛
- (ب) الجلسة الأولى حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تخللتها كلمة رئيسية حول المسار العالمي، إضافة إلى عرض مفصل عن مكونات الخطة وسياقها العام؛
- (ج) الجلسة الثانية حول دور البرلمان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومتابعتها واستعراضها؛
- (د) إطلاق دليل "دور البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة"؛
- (هـ) كلمة رئيسية حول الأبعاد السياسية للتنمية؛
- (و) الجلسة الثالثة حول تفعيل دور البرلمانات في تنفيذ خطة عام 2030 ومتابعتها واستعراضها: تقييم الفرص والتحديات؛
- (ز) الجلسة الرابعة حول وضع خطة عمل لتعزيز دور البرلمانيين في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومتابعتها واستعراضها في المنطقة العربية؛
- (ح) الجلسة الختامية حول الرسائل الرئيسية للمضي قدماً.

هاء- الوثائق

29- للاطلاع على وثائق الندوة، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني للإسكوا:
<https://www.unescwa.org/events/seminar-parliaments-arab-2030-agenda>.

المرفق(*)

قائمة المشاركين

ألف- البلدان الأعضاء في الإسكوا

السيد علي محجوب الطائي المنان
عضو المجلس الوطني السوداني
هاتف: 249-1-558540/557959
فاكس: 249-1-87560950

السيد معتز إدريس محمد
موظف
المجلس الوطني السوداني

جمهورية الصومال

السيد محمد سعيد عبد الله
عضو البرلمان الفدرالي الصومالي

السيدة فرحية علي
عضو البرلمان الفدرالي الصومالي

جمهورية العراق

السيد حيدر مطلق الكعبي
عضو البرلمان العراقي الاتحادي
فاكس: 964-1-5382929

السيد جبار عبد الخالق الشريف
عضو البرلمان العراقي الاتحادي
فاكس: 964-1-5382929

سلطنة عُمان

السيد سالم بن محمد زعينوت
عضو مجلس الشورى
هاتف: 968-24855323
فاكس: 968-24855455

السيد يوسف البلوشي
عضو مجلس الشورى
هاتف: 968-24855323
فاكس: 968-24855455

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد زياد عبيدات
مدير الخطط والبرامج الإنمائية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
هاتف: 962-6-4657866
فاكس: 962-6-4649341

الجمهورية العربية السورية

السيد عصام نعيم
عضو مجلس الشعب السوري
هاتف: 963-11-3324045
فاكس: 963-11-3712532/2246495

السيد عباس صندوق
عضو مجلس الشعب السوري
هاتف: 963-11-3324045
فاكس: 963-11-3712532/2246495

السيد إياس باشا
موظف وخبير
مجلس الشعب السوري
هاتف: 963-11-3324045
فاكس: 963-11-3712532/2246495

جمهورية السودان

السيد مبارك حامد النعيم
عضو مجلس الولايات
البرلمان السوداني
هاتف: 249-1-87557918
فاكس: 249-1-87467968

السيد الزبير أحمد الحسن
عضو المجلس الوطني السوداني
هاتف: 249-1-558540/557959
فاكس: 249-1-87560950

سلطنة عُمان (تابع)

السيد هلال الحبسي

موظف وخبير

مجلس الشورى

هاتف: 968-24855323

فاكس: 968-24855455

جمهورية مصر العربية

السيدة هالة سلطان أبو علي

عضو مجلس النواب المصري

فاكس: 202-27948977

السيدة جهاد جلال عامر

عضو مجلس النواب المصري

ونائب رئيس الاتحاد العربي لإعداد القيادات

فاكس: 202-27948977

السيد عبد الحميد محمد كمال

عضو مجلس النواب المصري

فاكس: 202-27948977

السيد عبد العزيز أبو شعيشع حمودة

عضو مجلس النواب المصري

فاكس: 202-27948977

المملكة المغربية

السيد عبد الإله حفطي

عضو مجلس المستشارين

ورئيس فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

فاكس: 212-537-733192

السيد رشيد المنباري

عضو مجلس المستشارين

فاكس: 212-537-733192

السيدة ياسمين الصالحي

مستشارة عامة مكلفة بمتابعة مركز الدراسات والبحوث

البرلمانية في مجلس المستشارين

فاكس: 212-537-733192

السيد نوفل الناصري

عضو في مجلس النواب المغربي

هاتف: 212-537-679656

فاكس: 212-537-679791

دولة فلسطين

السيد عزمي صالح الشعيبي

عضو مجلس الإدارة، برلمانيون عرب ضد الفساد

وعضو سابق في المجلس التشريعي الفلسطيني

هاتف: 972-2974949

فاكس: 972-2974948

السيدة سحر القواسمي

عضو المجلس التشريعي الفلسطيني

هاتف: 970-2-2984301

فاكس: 970-2-2984652

السيدة سهى الغزاونة

عضو المجلس التشريعي الفلسطيني

هاتف: 970-2-2984301

فاكس: 970-2-2984652

السيد محمد موسى صبيح زيدان

أمين سر المجلس الوطني الفلسطيني

فاكس: 962-6-5689392

السيد محمد ابراهيم اشتية

وزير المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، بكنار

هاتف: 972-2974380

فاكس: 972-2975140

الجمهورية اللبنانية

السيد محمد قباني

عضو مجلس النواب اللبناني

هاتف: 961-1-982057/982047

فاكس: 961-1-981484/982059

السيد جوزيف معلوف

عضو مجلس النواب اللبناني

هاتف: 961-1-982057/982047

فاكس: 961-1-981484/982059

المملكة المغربية (تابع)

السيد الشيخ بوي شيخن
نائب في الجمعية الوطنية الموريتانية
فاكس: 222-45291613

السيدة تورية فراج
عضو في مجلس النواب المغربي
هاتف: 212-537-679656
فاكس: 212-537-679791

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد سيدي عالي سيد الأمين
نائب في الجمعية الوطنية الموريتانية
فاكس: 222-45291613

باء- المشاركون والخبراء من المملكة المتحدة

السيد ماثيو ميد
موظف وخبير
مجلس العموم البريطاني

السيد هيو بايلي
نائب سابق في مجلس العموم البريطاني
وزير الضمان الاجتماعي سابقاً

السيد ستيفين تويغ
نائب في مجلس العموم البريطاني
رئيس لجنة التنمية الدولية

جيم- برامج الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى

السيدة هانا بيكير
مستشارة في برامج العمليات السياسية الشاملة
المكتب الإقليمي للدول العربية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
المملكة الأردنية الهاشمية
بريد إلكتروني: hannah.becker@undp.org

السيد جوس دي لاهاي
مسؤول تعزيز الحوكمة وبناء السلام
المكتب الإقليمي للدول العربية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
المملكة الأردنية الهاشمية
بريد إلكتروني: jos.de.la.haye@undp.org

السيد ريتشارد تشامبرز
كبير المستشارين التقنيين
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
المملكة الأردنية الهاشمية
بريد إلكتروني: richard.chambers@undp.org

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

السيد رامي أحمد
المبعوث الخاص لأهداف التنمية المستدامة ومستشار الرئيس
مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
المملكة العربية السعودية
بريد إلكتروني: rami@isdb.org

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيد خالد عبد الشافي
مدير المركز الإقليمي للدول العربية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
المملكة الأردنية الهاشمية
بريد إلكتروني: khaled.abdelshafi@undp.org

السيد أوليفير بيبير لوفو
أخصائي برامج العمليات السياسية الشاملة
المكتب الإقليمي للدول العربية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
المملكة الأردنية الهاشمية
بريد إلكتروني: olivier.louveaux@undp.org

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (تابع)

السيدة نانسي فشحو
أخصائية إقليمية

المركز الإقليمي للدول العربية،
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
المملكة الأردنية الهاشمية

بريد إلكتروني: nancy.fashho@undp.org

السيد حيدر سعد حمد

كبير معاوني المشاريع
مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
جمهورية العراق

بريد إلكتروني: haider.hamad@undp.org

السيدة فاطمة فخر الدين

مديرة مشروع البرلمانات
مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الجمهورية اللبنانية

بريد إلكتروني: Fatmeh.fakhreddine@gmail.com

دال- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيدة ميساء يوسف

مسؤولة التنمية المستدامة في الوحدة المعنية بخطة التنمية
المستدامة لعام 2030

هاتف: 961-1-978810

بريد إلكتروني: youssef8@un.org

السيدة سارة سلمان

مسؤولة الشؤون السكانية، قسم السكان والتنمية الاجتماعية،
إدارة التنمية الاجتماعية

هاتف: 961-1-978757

بريد إلكتروني: salmans@un.org

السيدة هانيا صبيدين ديماسي

الوحدة المعنية بخطة التنمية المستدامة لعام 2030

هاتف: 961-1-978546

بريد إلكتروني: dimassi@un.org

السيدة خولة مطر

نائب الأمين التنفيذي لدعم البرامج

هاتف: 961-1-981301

فاكس: 961-1-981510

السيدة كريمة القرني

رئيسة الوحدة المعنية بخطة التنمية المستدامة لعام 2030

هاتف: 961-1-978408

بريد إلكتروني: elkorri@un.org

السيد أديب نعمة

مستشار إقليمي في الوحدة المعنية بخطة التنمية المستدامة
عام 2030

هاتف: 961-1-978337

بريد إلكتروني: nehmeh@un.org